وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 25 يناير 2024

أخبار الطاقة

أسعار النفط تتأرجح انخفاضاً وصعوداً

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تأرجحت أسعار النفط أمس الأربعاء بين انخفاضات متواضعة ومكاسب مع تقييم المتعاملين لتأثير التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، والمخاوف بشأن الطلب الفاتر، وارتفاع الدولار، على الأسعار.

وبحلول الساعة 0712 بتوقيت غرينتش ارتفع عقد شهر أقرب استحقاق لخام برنت أربعة سنتات إلى 79.59 دولارا للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي أربعة سنتات إلى 74.41 دولارا للبرميل.

وانخفضت مخزونات الخام الأميركية بمقدار 6.67 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 19 يناير، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء. لكن مخزونات البنزين زادت بمقدار 7.2 مليون برميل مما أثار المخاوف بشأن الطلب على الوقود في أكبر مستهلك للنفط في العالم.

كما أثر ارتفاع الدولار الأميركي على أسعار النفط مع تراجع الطلب من المشترين بالعملات الأخرى حيث يتعين عليهم دفع المزيد مقابل النفط المقوم بالدولار. وحام مؤشر الدولار قرب أعلى مستوى في ستة أسابيع مقابل نظرائه الرئيسين يوم الأربعاء مع تعزيز المستثمرين توقعاتهم بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) لن يتعجل في خفض أسعار الفائدة في مواجهة الاقتصاد الأميركي المرن.

وقال فيكاس دويفيدي، استراتيجي الطاقة العالمية في ماكواري، في مذكرة: «بدون التوترات الجيوسياسية الحالية، نعتقد أن النفط الخام سيتم بيعه بشكل كبير. وبمرور الوقت، نتوقع أن تنفصل علاوات مخاطر العرض عن مخاطر الصراع، على غرار روسيا وأوكرانيا». وأضاف: «باستثناء التصعيد في الشرق الأوسط، نتوقع أن يظل سعر النفط الخام في النطاق الحالي للربع الأول من عام 2024. ولا نتوقع فقدان الإمدادات».

وعلى جانب العرض، تم استئناف تشغيل حقل الشرارة النفطي الليبي البالغ طاقته 300 ألف برميل يوميا في 21 يناير بعد توقف بسبب الاحتجاجات منذ أوائل يناير.

وفي أماكن أخرى، قالت هيئة خطوط الأنابيب في ولاية داكوتا الشمالية، ثالث أكبر ولاية منتجة للنفط في الولايات المتحدة، إن الولاية أعادت بعض إنتاج النفط بعد انقطاع بسبب الطقس. لكن الإنتاج ما زال منخفضا بما يصل إلى 300 ألف برميل يوميا. وفي منتصف يناير، انخفض الإنتاج بما يصل إلى 425 ألف برميل يوميا بسبب البرد القارس.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط مستقرة مع بقاء مستوى 80 دولاراً لبرنت بعيد المنال، بينما تظل المخزونات الأميركية في التركيز. وقالوا، حافظت أسعار النفط على نطاق ضيق في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء،

حيث أدت الإشارات المتضاربة حول العرض والطلب العالميين إلى معاناة برنت من أجل الاختراق فوق المستويات الرئيسة، في حين قدمت بيانات المخزون الأميركية أيضًا إشارات مختلفة.

وعادت بعض طاقات إنتاج النفط الأميركية إلى العمل بعد اضطرابات بسبب الطقس البارد، بينما استؤنف الإنتاج في أكبر حقل نفط في ليبيا أيضًا في وقت سابق من هذا الأسبوع. ورافق ذلك بيانات تظهر زيادة في إنتاج الخام النرويجي.

وفي حين أشار هذا الاتجاه إلى زيادة إمدادات النفط على المدى القريب، إلا أنه تم تعويضه إلى حد ما من خلال المخاوف المستمرة بشأن الصراع المتصاعد في الشرق الأوسط. واستمرت الحرب بين إسرائيل وحماس، في حين واصلت القوات الأميركية والبريطانية الاشتباك مع الحوثيين في اليمن والبحر الأحمر.

وأدت هذه الإشارات المختلفة إلى إنشاء أسعار النفط الخام لنطاق تداول ضيق هذا الأسبوع، كما منعت أسعار برنت من اختراق مستوى 80 دولارًا للبرميل بشكل مستدام. ويشهد كلا العقدين، برنت، والأميركي بداية ضعيفة حتى عام 2024، وسط مخاوف مستمرة من أن تباطؤ النمو الاقتصادي هذا العام سيؤثر على الطلب على النفط. وانخفضت أسعار النفط بأكثر من 10 % في عام 2023 بسبب المخاوف بشأن الأسواق الأقل ضيقًا وتراجع الطلب.

وكانت البيانات الضعيفة من الصين -أكبر مستورد للنفط في العالم- نقطة خلاف رئيسة في أسواق النفط الخام، بعد أن سجلت البلاد أرقام الناتج المحلي الإجمالي أضعف من المتوقع في الربع الرابع. وينصب التركيز الآن على مجموعة كبيرة من قراءات مؤشر مديري المشتريات من الاقتصادات الكبرى، المقرر صدورها هذا الأسبوع، لقياس حالة النشاط الاقتصادي في يناير.

ومن المقرر أيضًا صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي الأميركي للربع الرابع يوم الخميس، في حين من المقرر صدور بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي -مقياس التضخم المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي- يوم الجمعة.

كما أدت قوة الدولار -وسط تزايد الرهانات على رفع أسعار الفائدة الأميركية على المدى الطويل- إلى زيادة الضغط على أسواق النفط. وتشير المخزونات الأميركية إلى المزيد من الإشارات المختلطة، إذ أظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي أن مخزونات الخام الأميركية انكمشت بمقدار 6.7 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 19 يناير، حيث أدى الطقس البارد القاسي في أنحاء البلاد إلى تعطيل الإنتاج.

لكن بيانات معهد البترول الأميركي أظهرت زيادة مستدامة في مخزونات البنزين وسحبًا صغيرًا في مخزونات نواتج التقطير، مما يشير إلى أن الطلب في أكبر مستهلك للوقود في العالم ظل ضعيفًا حيث أدى الطقس البارد أيضًا إلى تعطيل السفر في البلاد.

وشهدت مخزونات البنزين الأميركية زيادات كبيرة لكل أسبوع حتى الآن في عام 2024، مما يشير إلى انخفاض حاد في الطلب على الوقود مع تدهور ظروف السفر. وظلت العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة قريبة من أدنى مستوياتها في عامين. وأظهرت بيانات معهد البترول الأميركي أن مخزونات البنزين زادت بمقدار 7.2 مليون برميل الأسبوع الماضي،

بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 245 ألف برميل.

وعادة ما تبشر أرقام معهد البترول الأميركي بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء. ويتوقع المحللون سحب 3 ملايين برميل من مخزونات النفط، في حين من المتوقع أن تزيد مخزونات البنزين بمقدار 2.2 مليون برميل.

وكانت أسعار النفط قد استقرت على انخفاض في إغلاق تداولات يوم الثلاثاء مع تركيز المتعاملين على انتعاش إنتاج الخام في أجزاء من الولايات المتحدة، إلى جانب زيادة الإمدادات في ليبيا والنرويج، بدلا من التركيز على المخاطر التي تهدد الإمدادات بسبب الصراع في أوروبا والشرق الأوسط.

وجرت تسوية خام برنت عند 79.55 دولارا للبرميل، منخفضا 51 سنتا بما يعادل 0.6 بالمئة. وتحدد سعر التسوية للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط عند 74.37 دولارا للبرميل، منخفضا 39 سنتا أو 0.5 بالمئة.

وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة أجين كابيتال إل إل سي، إن الضعف المستمر في الطلب على البنزين في الولايات المتحدة أثر أيضًا على أسعار النفط. وقال كيلدوف، وبينما انخفضت مخزونات الخام الأميركية بمقدار 6.67 مليون برميل الأسبوع الماضي، قفزت مخزونات البنزين بمقدار 7.2 مليون برميل، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي.

كما أدى ارتفاع الإنتاج في أماكن أخرى إلى زيادة الضغط على الأسعار. وارتفع إنتاج النرويج من النفط الخام إلى 1.85 مليون برميل يوميًا في ديسمبر، ارتفاعًا من 1.81 مليون برميل يوميًا في الشهر السابق، متجاوزًا توقعات المحللين البالغة 1.81 مليون برميل يوميًا، وفقًا للمديرية البحرية النرويجية.

وفي ليبيا، استؤنف الإنتاج في حقل الشرارة النفطي البالغ طاقته 300 ألف برميل يوميا في 21 يناير بعد انتهاء الاحتجاجات التي أوقفت الإنتاج منذ أوائل الشهر الجاري. وأدى عدم اليقين الجيوسياسي إلى الحد من الخسائر.

وقال بوب ياوجر، مدير العقود الآجلة للطاقة في بنك ميزوهو: «هناك ضغوط جيوسياسية ليست كافية لحشد سوق النفط، لكنها كافية لمنع السوق من الوصول إلى القاع خارج النطاق». وجاء تراجع أسعار النفط في جلسة متقلبة حيث كان المتداولون يزنون النشاط العسكري المتصاعد في الشرق الأوسط مقابل توقعات ارتفاع الإمدادات.

وقال دانييل غالي، استراتيجي السلع في شركة تي دي للأوراق المالية: «إن النطاق الضيق للنشاط يدفع الخوارزميات إلى الشراء بسعر مرتفع والبيع بسعر منخفض، مما يتسبب في بقاء الأسعار دون تغيير إلى حد كبير».

ومع ذلك، فإن مقياس سوق النفط المهم للعرض والطلب المعروف باسم الانتشار السريع قد تم تعزيزه من خلال المخاطر المتزايدة في البحر الأحمر. ويتم تداول العقود الآجلة لخام برنت القياسي العالمي للأشهر الأولى بعلاوة قدرها 44 سنتًا على العقد التالي، بالقرب من أعلى مستوى منذ نوفمبر، باستثناء أيام انتهاء الصلاحية.

ويواجه النفط صعوبات في تحديد اتجاه واضح هذا العام على الرغم من الصراع في الشرق الأوسط وتعهد منظمة البلدان المصدرة للبترول بكبح جماح الإنتاج. وقد تضاءلت مكاسب النفط بسبب مؤشرات على وفرة الإنتاج من خارج منظمة أوبك، مع توقع وكالة الطاقة الدولية وفرة الإمدادات. وبالإضافة إلى ذلك، استأنفت ليبيا التدفقات من أكبر حقولها بعد توقفها، وتتعافى شركات الحفر الأميركية من التجميد الذي أضر بالعمليات.

وفي روسيا، انخفضت شحنات النفط الخام المنقولة بحراً في البلاد إلى أدنى مستوياتها منذ شهرين تقريبًا بعد استمرار سوء الأحوال الجوية في بعض الموانئ وضربة بطائرة بدون طيار أوكرانية أدت إلى توقف التدفقات لفترة وجيزة من محطة تصدير رئيسية في منطقة البلطيق.

ويراقب التجار أيضًا صادرات النفط الخام الروسية التي تأثرت بضربة جوية بطائرة بدون طيار أوكرانية مؤخرًا ضد محطة وقود رئيسية في منطقة بحر البلطيق. وقد استأنف الموقع المتضرر الصادرات جزئيًا. وفي الوقت نفسه، أدت موجة البرد التي ضربت الولايات المتحدة مؤخرًا إلى توقف إنتاج ما يقرب من 200 ألف برميل من النفط الخام يوميًا في داكوتا الشمالية.

وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول في بنك كوريا فاينانشيال، يوم الثلاثاء: «مع ذلك، ما لم نشهد تصاعدًا في التوترات في البحر الأحمر مما يحد بالفعل من مبيعات النفط، فإن الاتجاه الصعودي لأسعار النفط الخام يبدو محدودًا».

وواصلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضرباتها الانتقامية ضد المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن. ويستهدف المتمردون المدعومين من إيران السفن التي تشق طريقها عبر البحر الأحمر، مما دفع الشركات إلى تعليق أو إعادة توجيه شحناتها بعيداً عن المنطقة.

وتواصل القوات الجوية التابعة للحوثيين إطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة على ما يعتبرونه استهداف السفن المرتبطة بإسرائيل أو المبحرة إلى الموانئ الإسرائيلية على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وقد خلقت هذه الخطوة أزمة بحرية حرجة، أعقبها إنشاء تحالف عسكري من قبل الولايات المتحدة في محاولة لردع الهجمات على الملاحة الدولية في البحر الأحمر، على الرغم من تصريحات الحوثيين المتكررة بأن كل ما يستهدفونه فقط هو السفن المملوكة أو المرتبطة بالسفن الإسرائيلية.

وقال ستيفن شوارتز، نائب الرئيس التنفيذي للمستحقات العالمية والتمويل التجاري لشركة ويلز فارغو: «إن الاضطراب في البحر الأحمر يؤدي إلى فترات تسليم أطول حيث تستمر نسبة كبيرة من السفن في تجنب المنطقة». وأضاف أن «خطر التأثير يزداد كلما طال أمد التعطيل».

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قالت مجموعة ناقلات النفط الدنماركية «تورم»، إنها أوقفت مؤقتًا جميع الشحنات عبر جنوب البحر الأحمر. وتمتلك الشركة أكثر من 80 سفينة تنقل منتجات الطاقة المكررة والمواد الكيميائية. وقالت شركة النفط والغاز البريطانية العملاقة شل، أيضًا إنها ستتجنب المنطقة.

نذر اشتعال التضخم تعود مع ارتفاع تكاليف شحن النفط وتأخير التسليم
أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تنذر مشكلات الملاحة والتوترات في البحر الأحمر، وما يترتب عليها من ارتفاع تكاليف شحن النفط، والتأخير في عمليات التسليم، بإشعال التضخم عالميا من جديد، وفقا لما ذكره لـ «الاقتصادية» خبراء في قطاع الطاقة.

وارتفعت أسعار النفط الخام بسبب المخاطر في البحر الأحمر، والمخاوف من انقطاع الإمدادات، خاصة بعد هجوم طائرة دون طيار أوكرانية مشتبه فيها على محطة معالجة في بحر البلطيق مملوكة لشركة نوفاتك الروسية العملاقة للغاز الطبيعي، اضافة إلى قيام القوات الأمريكية والمملكة المتحدة بشن غارات جوية ضد الحوثيين في اليمن.

وأشار المختصون إلى بقاء الصين مصدر قلق خاص؛ نظرا لانتعاشها الاقتصادي غير القوي وتراجع ثقة المستهلك، حيث أعلنت بكين مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى دعم الطلب، لكنها فشلت حتى الآن في أن تطغى على شكوك تجار الطاقة.

ونوهوا إلى أن السوق تحصل على بعض لقطات المخزونات من الولايات المتحدة هذا الأسبوع، ويتوقع أن تظهر انخفاضا بثلاثة ملايين برميل، ناقلين عن «ريستاد إنرجي» أنه لا يزال الطلب العالمي على النفط قويا جدا ويمكن أن يفاجئ الاتجاه الصعودي المتداولين هذا العام.

وهنا قال جوران جيراس؛ مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، إن استمرار إعادة توجيه السفن من آسيا إلى أوروبا أدت إلى تقليل توافر الناقلات الفورية التي يمكن استئجارها بشكل كبير، ما أدى إلى رفع أسعار الشحن بنحو 185 في المائة.

وأشار إلى أن السعر اليومي لشحن شحنة من البنزين من شمال غرب أوروبا إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة قد تضاعف ثلاث مرات منذ بداية العام .

وأوضح أن صورة العرض غير المؤكدة والشكوك في احتمال انقطاع الإمدادات تجعل أسواق النفط متوترة مع موازنة الاضطرابات والمخاطر الجيوسياسية مقابل ارتفاع الإنتاج في النرويج وليبيا.

من جانبه، توقعت ليندا تسيلينا؛ مدير المركز المالي العالمي المستدام، أن يتم بحث تأجيل تخفيضات أسعار الفائدة من البنك المركزي لبضعة أشهر إذا رأى صناع السياسة النقدية ارتفاعا طفيفا في التضخم.

وأشارت إلى أن مسؤولين في البنك المركزي الأوروبي رجحوا تأخير إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة هذا العام حتى يرى الاقتصاد الأوروبي طريقا واضحا للتضخم بنسبة 2 في المائة.

أما مارتن جراف؛ مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة، فذكر أنه رغم المخاطر الجيوسياسية الواسعة في السوق النفطية حاليا والتي تقود إلى كثير من التقلبات المتلاحقة، إلا أن تقديرات دولية تشير إلى استمرار الطلب في النمو بشكل مطرد، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى سوق ضيقة هذا العام، ويدفع أسعار النفط إلى الارتفاع.

وأشار في حديثه، إلى أن توقعات ضيق مخزونات النفط في الربعين الأول والثاني من 2024، سيتسع معها ارتفاع الأسعار، لافتا إلى أن هذه الارتفاعات مدعومة من تنفيذ تحالف «أوبك+» تخفيضات إنتاجية كبيرة للغاية.

من ناحيته، قال سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، إنه على الرغم من تصاعد التوترات

في الشرق الأوسط لا يزال التجار يشعرون بالقلق بشأن وتيرة نمو الطلب على النفط في الصين والاقتصادات الكبرى الأخرى هذا العام.

ولفت إلى توقعات وكالة الطاقة الدولية بنمو الطلب العالمي على النفط عند 1.2 مليون برميل يوميا هذا العام مقارنة بعام 2023، بينما تتوقع «أوبك» نموا بنحو 2.2 مليون برميل يوميا.

«إتش.إس.بي.سي»: الطاقة الفائضة لأوبك+ ستحد من تحرك الأسعار الاقتصادية

تتوقع وحدة البحوث العالمية في بنك (إتش.إس.بي.سي) أن يبقى تحرك سعر خام برنت محدودا بين 75 و85 دولارا للبرميل على المدى المتوسط مع توقع محللين أن تعوض الطاقة الفائضة في أوبك+ أي أثر ناجم عن مخاطر جيوسياسية.

وقال محللو البنك في مذكرة اليوم إن الطاقة الفائضة «فوق المتوسطة» لدى منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها ستخفف أثر الاضطرابات في البحر الأحمر والمخاطر الجيوسياسية المتزايدة.

وبحسب «رويترز» ذكر المحللون أن الطاقة الفائضة لأوبك+ المتوقعة عند 4.5 مليون برميل يوميا في نهاية 2024، صعودا من 4.3 مليون برميل يوميا في نهاية 2023، ستسهم في الحد من ارتفاع الأسعار.

وأضافوا «تضيف اضطرابات التجارة في البحر الأحمر زيادة هامشية فحسب على أسعار النفط فضلا عن عدم فقط أي إمدادات حتى الآن».

علاوة على ذلك، تواجه استراتيجية أوبك+ بالتأثير على الأسعار عبر تقليصات منتظمة للإنتاج تحديا من ارتفاع الإنتاج بالدول غير الأعضاء في أوبك وكذلك ضعف الطلب.

ومن المتوقع أن يشهد النمو في الطلب العالمي على النفط انخفاضا بسبب ازدياد التحول إلى استخدام الكهرباء في ظل اعتماد مزيد من المستهلكين على المركبات التي تعمل بالبطاريات.

ويتوقع محللو البنك أن يسجل نمو الطلب على الخام 1.3 في المائة في 2024 مقارنة بالعام السابق، على أن يتباطأ إلى 0.9 في المائة في 2025.

وسجل خام برنت نحو 79.51 دولار للبرميل بحلول الساعة 11:09 بتوقيت جرينتش اليوم، بينما سجلت العقود الآجلة للخام الأمريكي 74.41 دولار.

تراجع مخزونات النفط الأمريكية بنحو 9.2 مليون برميل في أسبوع

الاقتصادية

قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية اليوم إن مخزونات النفط الخام ونواتج التقطير في الولايات المتحدة هبطت في الأسبوع الماضي، بينما صعدت مخزونات البنزين.

وانخفضت مخزونات الخام 9.2 مليون برميل إلى 420.7 مليون في الأسبوع المنتهي في 19 يناير، مقارنة مع توقعات محللين في استطلاع لرويترز بهبوطها 2.1 مليون.

وذكرت الإدارة أن مخزونات النفط في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما هبطت مليوني برميل في الأسبوع الماضي.

وقالت إن استهلاك مصافي التكرير الأمريكية للخام تراجع 1.4 مليون برميل يوميا الأسبوع الماضي.

وهبطت معدلات تشغيل المصافي 7.1 نقطة مئوية في الأسبوع الماضي.

وقالت الإدارة إن مخزونات البنزين ارتفعت 4.9 مليون برميل إلى 253 مليونا الأسبوع الماضي، مقارنة مع توقعات محللين في استطلاع لرويترز بزيادة 2.3 مليون.

وأظهرت بيانات الإدارة أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، تراجعت 1.4 مليون برميل الأسبوع الماضي إلى 133.3 مليون، وذلك مقابل توقعات لارتفاعها 0.3 مليون.

وذكرت الإدارة أن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام نزل 1.24 مليون برميل يوميا.

النفط يتخطى 80 دولاراً بدعم من إجراءات صينية وتراجع المخزونات الأميركية

الشرق الأوسط

تخطت أسعار النفط، الأربعاء، 80 دولاراً للبرميل، مستوى المقاومة المهم لـ«برنت»، بعدما طغت المخاوف بشأن التوترات الجيوسياسية والأنباء عن حزمة تحفيز اقتصادي صينية، وتراجع المخزونات الأميركية على توقعات ارتفاع الدولار وانخفاض الطلب.

وصعدت أسعار خام برنت 0.71 في المائة ليصل إلى 80.32 دولار للبرميل بحلول الساعة 16:33 بتوقيت غرينتش، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.04 في المائة، ليصل إلى 75.44 دولار للبرميل.

وقال رئيس بنك الشعب الصيني (محافظ البنك المركزي) بان قونغ شينغ الأربعاء، إنه سيصدر قرارا بخفض الحد الأدنى للاحتياطيات النقدية في البنوك بدءا من الخامس من فبراير (شباط)، وهو أول خفض من نوعه هذا العام مع تعزيز صناع السياسات جهودهم لدعم التعافي الاقتصادي الهش.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن مخزونات النفط الأميركية تراجعت بأكثر من توقعات المحللين خلال الأسبوع الماضي، بمقدار 9.2 مليون برميل، ليصل الإجمالي إلى 420.7 مليون برميل، بينما ارتفعت مخزونات البنزين 4.9 مليون برميل، وانخفضت مخزونات المقطرات (الديزل ووقود التدفئة...) بمقدار 1.4 مليون برميل، ما أثار مخاوف بشأن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وأثر ارتفاع الدولار على أسعار النفط مع تراجع الطلب من المشترين بعملات أخرى، حيث يتعين عليهم دفع المزيد مقابل النفط المقوم بالدولار. ويحوم مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من ست عملات منافسة كبرى، قرب أعلى مستوى في ستة أسابيع خلال تعاملات الأربعاء، مع تعزيز المستثمرين توقعاتهم بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) لن يتعجل في خفض أسعار الفائدة في ظل قوة الاقتصاد الأميركي.

وشن تحالف مكون من 24 دولة بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا ضربات جديدة على مقاتلي الحوثي في اليمن الثلاثاء. وقالت بريطانيا في بيان مشترك إن الضربات تهدف إلى وقف هجمات الحوثيين على التجارة العالمية.

وقالت الولايات المتحدة إن الحوثيين المتحالفين مع إيران شنوا 26 هجوما منذ أواخر نوفمبر (تشرين الثاني) على سفن تجارية في البحر الأحمر الذي كان يمر منه نحو 12 في المائة من تجارة النفط العالمية قبل تلك الهجمات. ونفذت الولايات المتحدة ضربات ضد جماعات مسلحة مدعومة من إيران في العراق يوم الثلاثاء في أعقاب هجوم على قاعدة جوية عراقية أدى إلى إصابة جنود أميركيين.
في الأثناء، تتوقع وحدة البحوث العالمية في بنك «إتش إس بي سي» أن يبقى تحرك سعر خام برنت محدودا بين 75

و85 دولارا للبرميل على المدى المتوسط مع توقع محللين أن تعوض الطاقة الفائضة في «أوبك بلس» أي أثر ناجم عن مخاطر جيوسياسية.

وقال محللو البنك في مذكرة صدرت الأربعاء، إن الطاقة الفائضة «فوق المتوسطة» لدى منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها ستخفف أثر الاضطرابات في البحر الأحمر والمخاطر الجيوسياسية المتزايدة.

وذكر المحللون أن الطاقة الفائضة لـ«أوبك بلس» المتوقعة عند 4.5 مليون برميل يوميا في نهاية 2024، صعودا من 4.3 مليون برميل يوميا في نهاية 2023، ستسهم في الحد من ارتفاع الأسعار.

وأضافوا: «تضيف اضطرابات التجارة في البحر الأحمر زيادة هامشية فحسب على أسعار النفط فضلا عن عدم فقد أي إمدادات حتى الآن».

العراق ينشئ منصة ثابتة للغاز المستورد في ميناء الفاو الكبير

الشرق الأوسط

صادَقَ رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني، الأربعاء، على توصيات اللجنة المختصة بإنشاء منصة ثابتة للغاز المستورد في ميناء الفاو الكبير، هي الأُولى من نوعها في قطاع النفط والغاز العراقي.

وأكد السوداني، خلال اجتماع خُصّص لمتابعة الإجراءات الخاصة بتنفيذ وتشغيل المنصة الثابتة لاستيراد الغاز، «أن الشروع بهذا المشروع الحيوي ما كان ممكناً لولا التقدم الكبير الحاصل في إنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير، وقرب دخول أرصفته الخدمة».

وأشار إلى أن المشروع يصبُّ ضمن مساعي الحكومة لحلّ مشاكل توريد الغاز، والانتهاء من عقَبة الغاز المستورد، والانتقال الكلّي إلى الاعتماد على الغاز المنتَج من الحقول الوطنية.

ووفق بيان للحكومة العراقية، شملت التوصيات المصادَق عليها المرفوعة من اللجنة المؤلَّفة بهذا الخصوص، دعوة شركة استشارية عالمية رصينة تُشرف على النواحي الفنية والتجارية، وتوجيه الدعوات لإنشاء منصّة ثابتة لاستيراد الغاز المُسال في ميناء الفاو الكبير، مع البنى التحتية كافة لهذا المشروع، وربطها بشبكة الأنابيب الوطنية؛ لضمان استمرارية توريد الغاز من مصادر متعددة وسدّ النقص الحاصل في تشغيل المحطات الكهربائية.

قطر للطاقة: تطورات البحر الأحمر قد تؤثر على شحنات الغاز

سكاي نيوز

أعلنت شركة «قطر للطاقة» الأربعاء أن الهجمات في منطقة البحر الأحمر «قد تؤثّر» على جدولة شحنات الغاز الطبيعي المُسال، على عكس الإنتاج الذي طمأنت أنه «مستمرّ دون انقطاع».

وقالت الشركة في بيان «بينما قد تؤثر التطورات في منطقة البحر الأحمر على جدولة بعض شحنات الغاز الطبيعي المسال من قطر لأنها قد تسلك طرقاً بديلة، إلا أنه يتم إدارة تسليمها مع عملائنا».

وأكدت أن «إنتاج دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال مستمر دون انقطاع» مشدّدةً على أن «التزامنا ثابت في ضمان إمدادات موثوقة».

ومنذ شهرين، ينفّذ الحوثيون هجمات على سفن تجارية في البحر الأحمر وبحر العرب يشتبهون بأنها مرتبطة بإسرائيل أو متّجهة إلى موانئها، بسبب التصعيد في غزة المستمر منذ السابع من أكتوبر.

ولمحاولة ردع الحوثيين وحماية الملاحة في المنطقة الاستراتيجية التي يمرّ عبرها 12 بالمئة من التجارة العالمية، شنّت القوّات الأميركيّة والبريطانيّة في 12 و22 يناير سلسلة ضربات على مواقع عسكرية تابعة لهم في اليمن.

ولكن الجيش الأميركي ينفّذ وحده بين الحين والآخر ضربات على صواريخ معدّة للإطلاق.

وعلى إثر الضربات الغربية، بدأ الحوثيون يستهدفون السفن الأميركية والبريطانية في المنطقة معتبرين أن مصالح البلدين أصبحت «أهدافًا مشروعة».

والأسبوع الماضي، قال رئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس إن شحنات الغاز الطبيعي المُسال ستتأثر بالهجمات معتبرًا الأزمة في البحر الأحمر «التصعيد الأخطر في الوقت الحالي لأنه لا يؤثر على المنطقة فحسب، بل يؤثر على التجارة العالمية أيضاً».

وجاء كلامه عقب تقارير أفادت عن توقف خمس سفن على الأقل للغاز الطبيعي المُسال تديرها قطر أثناء توجهها إلى البحر الأحمر.

ودفعت الهجمات شركات شحن عدّة إلى تحويل مسار سفنها إلى رأس الرجاء الصالح، في أقصى جنوب إفريقيا الذي يطيل الرحلة بين آسيا وأوروبا لمدة أسبوع تقريبًا، وهي طريق مكلفة.

وتشكّل الدول الآسيوية (الصين واليابان وكوريا الجنوبية في المقدمة) السوق الرئيسية للغاز القطري، لكن تهافتت عليه الدول الأوروبية بشكل متزايد منذ بدء الحرب في أوكرانيا منذ نحو عامين.

وقطر واحدة من الدول الرائدة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في العالم، إلى جانب الولايات المتحدة وأستراليا وروسيا.

وتعمل قطر على مشروع توسيع حقل الشمال، أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم ويضمّ حوالي 10 بالمئة من احتياطات الغاز الطبيعي المعروفة في العالم، بحسب تقديرات «قطر للطاقة».

الأسواق تترقب اجتماع «أوبك+»... فما هي السيناريوهات المتوقعة؟

غالب درويش

اندبندنت

تترقب أسواق النفط العالمية استئناف منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» وحلفائها المعروفين باسم «أوبك+» اجتماعاتها لمتابعة السوق في الأسبوع الأول من فبراير (شباط) المقبل، وهو الاجتماع الأول للتحالف الذي تقوده - السعودية وروسيا - خلال العام الحالي.

الاجتماع المنتظر أن يعقد افتراضياً عبر الإنترنت، يأتي بعد بدء التحالف مطلع هذا العام جولة جديدة من خفوضات الإنتاج في محاولة لتجنب فائض المعروض العالمي خلال الربع الأول ودعم أسعار النفط.

وخفضت العديد من دول «أوبك+» بما في ذلك السعودية وروسيا إنتاجها من النفط طواعية بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً إضافياً في يناير (كانون الثاني)، وسيكون هذا الإجراء ساري المفعول طيلة الربع الأول من عام 2024، وبعد ذلك قد يبدأ التحالف في إعادة الكميات المخفضة تدريجاً إلى السوق، اعتماداً على ظروف السوق.

كانت «أوبك»، قد أكدت في الثالث من يناير الجاري، عبر بيان صحافي، على أن التعاون والحوار داخل «أوبك+ سيستمر لمصلحة «جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين، وكذلك الاقتصاد العالمي ككل»، وأكدت دول «أوبك+» التزامها بالوحدة والتماسك الكامل واستقرار السوق من خلال إعلان التعاون.

وتوقع محللون نفطيون في تصريحات إلى «اندبندنت عربية»، التزام تحالف «أوبك+» باتفاق خفض إنتاج النفط الذي أقره العام الماضي.

وعقب اجتماع «أوبك+» الذي عقد في30 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، اتفقت دول التحالف على خفوضات طوعية إضافية في إنتاج النفط لتحقيق التوازن في السوق.

وبذلك ستخفض السعودية إنتاجها بمقدار مليون برميل يومياً حتى نهاية مارس (آذار) 2024، وستعمل روسيا على زيادة خفض إمدادات النفط للأسواق العالمية من 300 ألف برميل يومياً إلى 500 ألف برميل يومياً.

كما سيخفض عدد من دول «أوبك+» الأخرى الإنتاج بنحو 700 ألف برميل، على الشكل التالي، العراق بمقدار 223 ألف برميل يومياً، والإمارات 163 ألف برميل يومياً، الكويت 135 ألف برميل يومياً، كازاخستان 82 ألف برميل يومياً، الجزائر 51 ألف برميل يومياً، عمان 42 ألف برميل يومياً.

في ديسمبر (كانون الأول) 2023، أكدت السعودية وروسيا ضرورة التزام كل الدول الأعضاء في «أوبك+» بسياسة الإنتاج، التي أقرها التحالف في آخر اجتماعاته، بهدف دعم استقرار أسواق النفط.

وجاء خلال بيان مشترك، في نهاية زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الرياض، أن البلدين يتعاونان بصورة وثيقة في إطار تحالف «أوبك+»، مع استمرار المشاورات بينهما، لخدمة مصالح المنتجين والمستهلكين.

تفاؤل «أوبك» مقابل تشاؤم وكالة الطاقة

وخلال الأسبوع الماضي شهدت أسواق النفط صدور تقريرين متزامنين لكل من منظمة «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية، وبينما ظهر التفاؤل طاغياً على التقرير الأول، كان التشاؤم غالباً على الثاني.

وفي أول تقاريرها الشهرية هذا العام أبقت «أوبك» على تفاؤلها في شأن مستقبل الطلب العالمي على النفط على رغم التحديات الاقتصادية، إذ أبقت في توقعاتها خلال يناير على نمو الطلب العالمي على النفط للشهر السابع على التوالي عند 2.25 مليون برميل يومياً في عام 2024.

ويعد نمو الطلب مؤشراً إلى قوة سوق النفط المحتملة، ويشكل جزءاً من الخلفية الأساسية لقرارات السياسة التي تتخذها «أوبك+».

وقالت أوبك في التقرير إنه من المتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي العالمي القوي، مع التحسن المستمر في الصين، إلى زيادة استهلاك النفط في 2024.

وأشارت إلى أن نهج «أوبك+» الاستباقي وقيود الإنتاج، أضافا قدراً كبيراً من الاستقرار إلى سوق النفط العالمية، والتي تعد الأساس لتوقع استمرار سوق النفط القوية هذا العام.

وفي مقابل تفاؤل «أوبك»، ظهرت جلياً نظرة وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الذي عدل نظرته بالتخفيض في 2023 بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي، متوقعاً أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى 102.1 مليون برميل يومياً.

مع ذلك، رفعت الوكالة مرة أخرى توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2024، على رغم أن توقعاتها لا تزال أقل من توقعات «أوبك»، مشيرة إلى أن السوق تبدو إمداداتها جيدة بسبب النمو القوي خارج «أوبك+».

وتتوقع وكالة الطاقة أن ترتفع إمدادات النفط العالمية بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً إلى مستوى مرتفع جديد عند 103.5 مليون برميل يومياً في عام 2024، مدعوماً بإنتاج قياسي من الولايات المتحدة والبرازيل وغويانا وكندا.

التوترات الجيوسياسية تطل برأسها

وما زالت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط تطل برأسها في السوق من حين لآخر، فعلى رغم أن استهداف ناقلات النفط لا يبدو متعمداً حتى الآن، فإن عديداً من الشركات المالكة للسفن تريد تجنب الأخطار.

لم تتأثر إمدادات الشرق الأوسط، الذي ينتج نحو ثلث الخام في العالم ويشحن معظمه إلى آسيا، بالوضع الراهن، لكن المبيعات إلى أوروبا أصبحت أكثر أهمية، بعد أن قطعت القارة إلى حد كبير واردات الطاقة الروسية، ويؤدي تغيير مسار الناقلات إلى ارتفاع كلف النقل، وقد يتسبب التأخير في خلق أوجه قصور في السوق.

كما أسهم تعطل إنتاج النفط في الولايات المتحدة في زيادة المخاوف خلال الأسبوع الماضي، إذ تسببت موجات البرد القارس في تعطيل نحو 15 في المئة من طاقة تكرير النفط في منطقة الساحل الأميركي على خليج المكسيك، والتي تعد مركزاً رئيساً لمعالجة النفط الخام وتصديره في البلاد.

وأظهرت بيانات «وود ماكينزي» أن طاقة إنتاج الوقود في الولايات المتحدة فقدت نحو 1.5 مليون برميل يومياً اعتباراً من الأربعاء الماضي، وفق ما نقلته وكالة «بلومبيرغ».

في المقابل، زاد القلق في شأن نمو الطلب الصيني، إذ أثار النمو الأبطأ من المتوقع في الصين، وهي أكبر مستورد للنفط، خلال الربع الأخير من عام 2023 شكوكاً في شأن توقعات أشارت إلى أن الطلب هناك سيعزز سعر الخام عالمياً خلال العام الحالي.

إجراءات من خارج الصندوق

من جهته، أفاد المتخصص في الشؤون النفطية كامل الحرمي، بأنه لا يتوقع أي تغيير في السياسة الإنتاجية الحالية لتحالف «أوبك+» في الأقل في الوقت الراهن، إذ لا تزال الأسواق تواجه زيادة في المعروض من خارج أوبك وخصوصاً من الولايات المتحدة وكندا وغيانا إلى جانب أن الطلب الصيني لم يتعاف بعد.

ومع ذلك، وبحسب الحرمي، فإن التحالف في حاجة إلى البحث عن إجراءات من خارج الصندوق بهدف دعم الأسعار في وقت لم تحقق خطط خفض الإنتاج المستوى السعري المستهدف لمعظم دول التحالف فوق 80 دولاراً للبرميل، بل ومن المتوقع أن تسجل معظم الدول النفطية عجوزات في موازناتها العامة للسنة الماضية.

على جانب آخر، قال الحرمي إن التباين في التوقعات حيال أسواق النفط بين منظمة «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية يخلق حالة من الجدل وقد يلقي بظلال من الشك على مدى انتعاش الطلب العالمي على الخام.

بدء تطبيق التخفيض الطوعي

من جانبه، أفاد المحلل النفطي محمد الشطي، بأن عموم الأساسات في السوق النفطية ما زالت تشهد ضعفاً نسبياً لا سيما بالنسبة إلى الطلب مقابل الإمدادات، بالتالي هناك تخوفات على صعيد النصف الأول من عام 2024 من وجود فائض

نفطي من الدول خارج منظمة «أوبك»، إلا أن إجراءات بعض دول تحالف «أوبك+» التي بدأت مطلع هذا العام في تطبيق التخفيض الطوعي الإضافي سيظهر تأثيرها خلال الأشهر المقبلة.

وأضاف الشطي، أن هناك ضعفاً في درجة تعافي الطلب العالمي على الخام مقابل فائض الإمدادات، مما يضغط على أسعار النفط، لذا فإن الأسعار ما زالت دون 80 دولاراً للبرميل بالنسبة لخام برنت.

وكشف الشطي عن أن الأسواق ستشهد كفاية في الإمدادات ينتج منها ارتفاع في المخزونات، متوقعاً أن يشهد النصف الأول من هذا العام العالمي زيادة في الإمدادات مقابل تعثر نمو الطلب.

لا تغيير متوقعاً على السياسة الإنتاجية الحالية

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمركز «كوروم للدراسات الاستراتيجية» في لندن، طارق الرفاعي، إنه من غير المرجح حدوث أي تغيير على السياسة الإنتاجية الحالية لتحالف «أوبك+» خلال اجتماعه المقبل. وأضاف أن السيناريوهات المحتملة للتحالف هو تأكيد وتثبيت وتهدئة الأسواق بأن «أوبك» مستعدة لتلبية جميع الحاجات والمتطلبات للنفط، بغض النظر عن أي اضطرابات في حركة ناقلات الخام في البحر الأحمر.

وأوضح الرفاعي أن سعر النفط منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية مع غزة كان في اتجاه نزولي قبل الحرب، وعندما بدأت الحرب في السابع من أكتوبر (تشرين الأول) الماضي شاهدنا قفزة في سعر الخام ثم تراجعاً.

تحركات في نطاق عرضي

تحركت أسعار النفط الخام في نطاق عرضي منذ بداية تعاملات 2024 وكثيراً ما اتبعت معنويات السوق المالية الأوسع. إذ أنهت الأسبوع الأول من العام في المنطقة الخضراء، في خط متواز مع توترات منطقة الشرق الأوسط، ولكن تراجعت في الأسبوع الثاني، مع تزايد عدد ناقلات النفط التي تحول مسارها عن البحر الأحمر.

وخلال الأسبوع الماضي، سجلت أسعار الخام مكاسب أسبوعية في ثاني مرة هذا العام بعدما عوض التوتر في الشرق الأوسط وتعطل الإنتاج في بعض المواقع إثر المخاوف إزاء الاقتصادين الصيني والعالمي، وارتفع خام برنت بنحو 0.5 في المئة، بينما صعد الخام الأميركي أكثر من 1 في المئة.

وعلى رغم افتقار أسعار الشهر الجاري الأقرب إلى الزخم، فإن أجزاء من قطاع النفط تشير إلى ضيق الإمدادات بالسوق، ارتفع الهامش الفوري لخام غرب تكساس الوسيط، وهو مقياس حاسم للعرض والطلب، إلى هيكل «باكورديشن» الصعودي في وقت سابق من الأسبوع الماضي، مما يشير إلى أن العرض يفوق الاستهلاك.

يشار إلى أن أسعار النفط، كانت قد أنهت العام الماضي مسجلة أكبر انخفاض سنوي منذ عام 2020، بنحو 10 في المئة، وذلك مع سيطرة المخاوف المرتبطة بزيادة المعروض في السوق من الإنتاج القياسي خارج «أوبك».

صادرات العراق تهدد مكانة روسيا كأكبر مورد نفط للهند

اقتصاد الشرق

تهافتت الهند على شراء النفط من روسيا بعد غزو أوكرانيا والعقوبات التي فرضتها الدول الغربية، ومنها فرض سقف سعري للنفط الروسي.

غير أن زيادة شحنات النفط العراقي في الشهر الجاري قد تهدد المكانة التي انفردت بها روسيا منذ أكتوبر 2022 باعتبارها أكبر مورد نفط للهند، إذ بلغت صادرات العراق 1.177 مليون برميل يومياً في 22 يناير، مقابل 1.089 مليون برميل يومياً من روسيا، بحسب وكالة «إس آند بي غلوبال كومودیتیز آت سي» (S&P Commodities at Sea).

ازدهرت الشراكة النفطية بين روسيا وثالث أكبر دولة مستهلكة للخام في العالم بعد غزو أوكرانيا في فبراير 2022، إلا أن وزير النفط الهندي هارديب سينغ أشار في وقت سابق من الشهر الجاري إلى فقدان النفط الروسي ميزته السعرية مقارنة بنظيره العراقي، ما دفع شركات التكرير الهندية إلى البحث عن مصادر بديلة للخام.

وبجانب الخام العراقي، فإن الواردات الهندية من الكويت تسير بخطى سريعة، وتتجه نحو الارتفاع بنسبة 167% خلال هذا الشهر لتصل إلى 232 ألف برميل يومياً. وبعد 3 سنوات من التوقف، من المقرر أن تستأنف فنزويلا صادراتها للهند، وتصل أول شحنة من الخام «ميري16-»، إلى ميناء «سيكا» على الساحل الغربي الهندي في الأول من فبراير، وفق الوكالة.

تأثر بأزمة البحر الأحمر

وأشارت الوكالة إلى أن مخاوف اضطرابات الشحن في البحر الأحمر قد تكون لها أثرها أيضاً في تراجع واردات نيودلهي من النفط الروسي بحسب المتعاملين في السوق، وأشار أحدهم إلى زيادة واردات تركيا من خام أورال نتيجة أزمة البحر الأحمر.

رغم ذلك، لم تكتشف الوكالة حتى الآن أي ناقلة محملة بالنفط الروسي حوّلت مسارها من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح.

سيؤدي تحويل مسار الشحنات الروسية عبر رأس الرجاء الصالح إلى زيادة مدة الرحلة المتجهة إلى الهند من البحر الأسود بنحو 10 أيام تقريباً، لتستغرق 35.8 يوماً بعد أن كانت 25.8 يوم، حسب متوسط زمن الرحلة في 2023، وفقاً لتقديرات «إس آند بي غلوبال كومودیتیز آت سي». كما يُتوقع أن تطول مدة الشحنات الخارجة من بحر البلطيق بالمعدل نفسه لتستغرق 44.3 يوم تقريباً.

وكالة الطاقة الدولية: المصادر المتجددة تمثل ثلث توليد الكهرباء عالميًا بحلول 2025

أحمد شوقي

الطاقة

ترى وكالة الطاقة الدولية أن المصادر النظيفة ستغطي كل الطلب الإضافي على الكهرباء عالميًا على المدى السنوات الـ3 المقبلة، مع استمرار تحقيق مستويات قياسية على مستوى التوليد.

وفي تقرير حديث اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة، من المتوقع أن تواصل المصادر المتجددة نموها السريع، كما تسير الطاقة النووية في طريقها للوصول إلى مستوى قياسي خلال العام المقبل، ما يتيح لهذه المصادر منخفضة الانبعاثات تجاوز النمو القوي للطلب على الكهرباء.

ومن المتوقع أن تمثّل المصادر منخفضة الانبعاثات -الطاقة الشمسية والرياح والطاقة المائية والنووية- ما يقرب من نصف توليد الكهرباء في العالم بحلول عام 2026، مقارنة بحصّة 39% عام 2023.

حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء
من المرجّح أن تمثّل الطاقة المتجددة وحدها أكثر من ثلث إجمالي توليد الكهرباء بحلول أوائل 2025، متجاوزة الفحم، وفقًا للتقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية، اليوم الأربعاء 24 يناير/كانون الثاني 2024.

ويُتوقع أن ترتفع حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء من 30% عام 2023 إلى 37% 2026، مع التوسع في الطاقة الشمسية، لتنجح المصادر النظيفة في تعويض نمو الطلب على الكهرباء في الاقتصادات المتقدمة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ومن جانبه، قال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول: «إن نمو المصادر النظيفة يرجع إلى الزخم الهائل وراء الطاقة المتجددة، بقيادة الطاقة الشمسية الرخيصة، فضلًا عن العودة المهمة للطاقة النووية، التي من المقرر أن يصل توليدها إلى مستوى تاريخي بحلول 2025».

ويأتي ارتفاع الكهرباء المولدة من الطاقة النووية مع زيادة الإنتاج من فرنسا، وعودة العديد من المحطات في اليابان إلى العمل، وبدء مفاعلات جديدة عملياتها في عدّة دول، خاصة الصين والهند.

الرسم التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، يوضح توقعات مزيج الطاقة العالمي بحلول عام 2045، وفقًا لمنظمة أوبك:

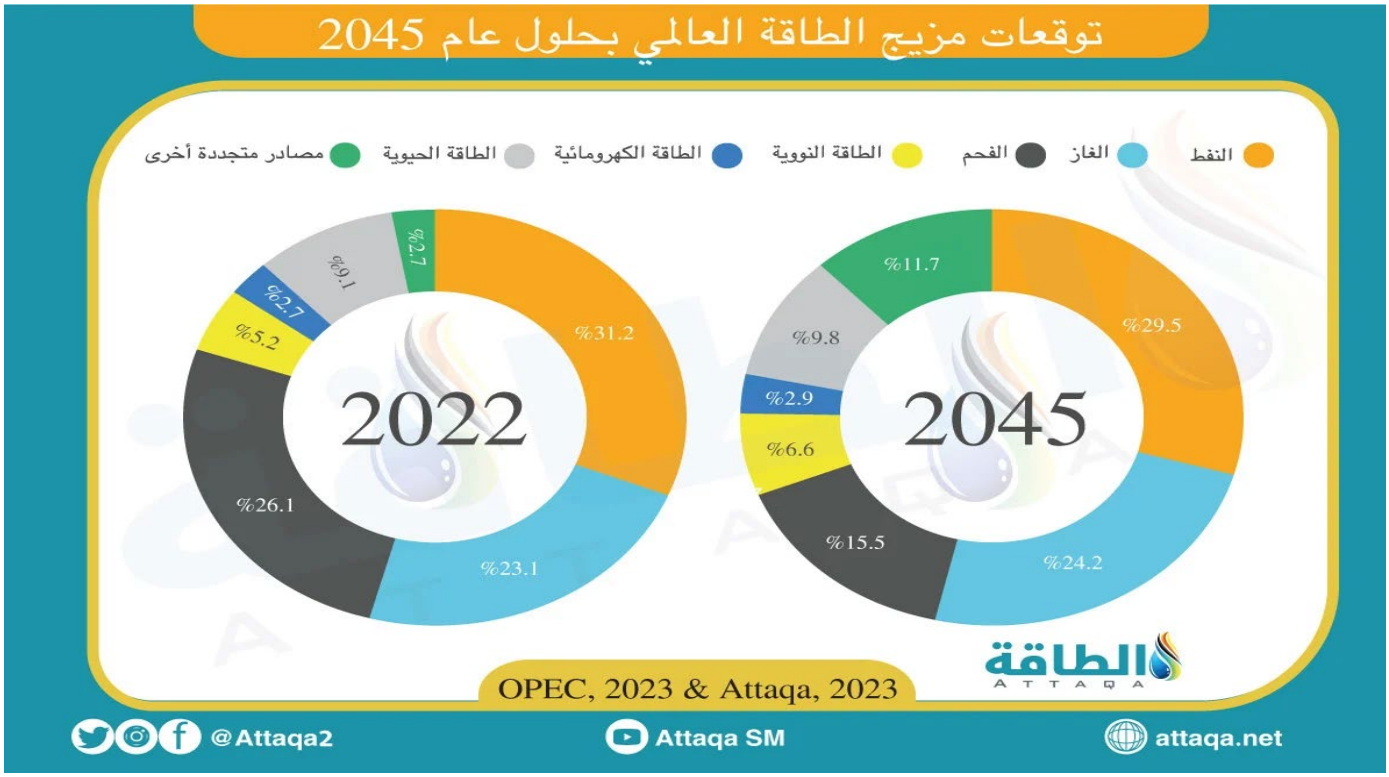

الطلب العالي على الكهرباء

يتجه الطلب العالي على الكهرباء إلى النمو بمعدل أسرع خلال السنوات الـ3 المقبلة، مع تزايد سرعة التحول إلى الطاقة النظيفة، وتغطية جميع الطلب الإضافي المتوقع من خلال التقنيات التي تنتج كهرباء منخفضة الانبعاثات، وفقًا لتقرير وكالة الطاقة الدولية، الذي اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

ونما الطلب على الكهرباء بنسبة 2.2% في عام 2023، أقلّ من وتيرة النمو البالغة 2.4% عام 2022، مع تراجع الاستهلاك في الاقتصادات المتقدمة جراء التباطؤ الاقتصادي.

من المتوقع أن يرتفع الطلب العالي على الكهرباء بمعدل أسرع، لينمو بمتوسط 3.4% سنويًا حتى عام 2026، مع توقعات انتعاش الاقتصاد العالمي من قيود أسعار الفائدة المرتفعة والتضخم.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يأتي نحو 85% من الطلب الإضافي على الكهرباء حتى عام 2026 من خارج الاقتصادات المتقدمة، وخاصة من الصين، حتى مع تعرّض اقتصاد البلاد لتغيرات هيكلية.

وفي 2023، ارتفع الطلب على الكهرباء في الصين بنسبة 6.4%، مدفوعًا بقطاعي الخدمات والصناعة، لكن مع توقعات تباطؤ النمو الاقتصادي في البلاد وتقليص الاعتماد على الصناعات الثقيلة، فإن وتيرة نمو استهلاك الكهرباء قد تتراجع إلى 5.1% عام 2024، و4.9% عام 2025، و4.7% بحلول عام 2026.

وانخفض الطلب على الكهرباء في الولايات المتحدة بنسبة 1.6% عام 2023، مع اعتدال الطقس، بعد زيادة 2.6% في عام 2022، لكن من المتوقع أن ينتعش خلال مدة التوقعات (2024-2026) بنسبة 1%.

وفي الاتحاد الأوروبي، انخفض الطلب على الكهرباء للعام الثاني على التوالي بنحو 3.2% خلال 2023، على الرغم من تراجع أسعار الطاقة من مستويات قياسية مرتفعة، ومن غير المتوقع عودته إلى مستويات عام 2021 حتى 2026 على أقرب تقدير، وفق وكالة الطاقة الدولية.

انبعاثات قطاع الكهرباء

مع زخم الطاقة المتجددة وتوقعات انخفاض حصة الفحم في توليد الكهرباء لأقلّ من 60% للمرة الأولى منذ أكثر من 5 عقود، فإن الانبعاثات في طريقها إلى انخفاض هيكلي خلال السنوات المقبلة.

ومن المتوقع أن تنخفض انبعاثات الكربون العالمية الناتجة عن توليد الكهرباء بأكثر من 2% عام 2024، بعد زيادتها بنسبة 1% في عام 2023، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، انبعاثات قطاع الكهرباء عالميًا وأكبر الدول المُصدرة:

ومع استمرار توسّع إمدادات الكهرباء النظيفة بسرعة، من المتوقع أن تنخفض حصة الوقود الأحفوري في التوليد العالمي من 61% عام 2023 إلى 54% في عام 2026، وهو أقل مستوى في سجلات وكالة الطاقة الدولية التي يعود تاريخها إلى عام 1971.

يمكن أن تؤدي الظروف الجوية أو الصدمات الاقتصادية أو التغييرات في السياسات الحكومية إلى ارتفاع مؤقت في الانبعاثات، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

شكراً